اقتصاد

فوق الطاولة

مصر ترتمي من «جسر تيران»

علي محمود هاشم

لم يصدف أن ذهبت مصر عبر تاريخها إلى تسليم أمنها القومي كما دفنته في جزيرتي تيران وصنافير، فمنذ عهد الفراعنة وحتى العصر العباسي فالعصر الحديث، كانت «قناة السويس» بمساراتها عبر النيل وسيناء، ورقة الجوكر التي ترميها أرض الكنانة لدفع المطامع الخارجية عنها، لتتحول اليوم إلى «ورقة ضعيفة» في لعبة البوكر التجارية التي تجتاح المنطقة.

وفق المعلن، يحكى أن جسراً سيشق الجزر المرجانية بين تبوك السعودية وجزيرة صنافير، ممتداً إلى تيران، ليغطس بعدها نفقاً تحت البحر الأحمر وصولاً إلى سيناء، وفيما لو صدقت أحلام مصر بالتحول إلى مركز دولي لتوزيع الطاقة، فلربما تمتد على جانبيه أنابيب الغاز التي أوغل لأجلها العدوان السعودي على اليمن، لتستكمل بذلك مساع مصرية غازية أخرى يتم التنسيق لها بالتعاون مع «إسرائيل» و«قبرص».

خلفية الأحلام المصرية المستجدة، تنبثق من تطلعات سعودية ليست بالطبع وليدة الخيال الرثّ لنظامها الوهابي، فهذا الأخير لطالما اتخذت رماله شكل الجعبة الغربية التي تحتضه، الخيال الغربي الأساس، يرى في «جسر تيران» فرصة لتحييد مضيق هرمز الذي يضع بين يدي إيران مصالح عالمية تزيد عن ٤٠ بالمئة من تجارة النفط المنقول بحراً و٢٢ بالمئة من السلع الأساسية، أحلام غربية مديدة ما لبثت تتحطم، وآخرها تهديد بوش الابن بإحراق المضيق قبل انكفائه القسري عن اللعب على حواف «قفل العالم» كما يكنى مضيق هرمز، خوفاً من أن انفتاحه على انهيار اقتصاديات عملاقة حليفة لأميركا.

الحرب على هرمز إيران، سبق أن استولدت أفكاراً ناعمة رفضتها سلطنة عمان بشق قناة بحرية تقطع «رأس مسندم» لجر الملاحة الدولية خارج المضيق، قبل أن تنبعث أفكار دموية بالحرب على سورية لاستبداله بمضيق بري يشق أراضيها جنوباً شمالاً للربط بين أهم مستودعات العالم الطاقوية والسلعية وبين أسواقها، ويقطع الطريق على «طريق الحرير» عند الحدود السورية العراقية..، إخفاق الحرب، وتمدد المصالح الروسية والصينية شرق المتوسط، أطلقا أفكاراً جديدة يجسد «جسر تيران» أحدها.

لأسباب جغرافية محضة، لن تكون مصر مركزاً دولياً لتوزيع الطاقة ما لم تعاد هندسة مضيق جبل طارق، ولا بديلاً للجغرافية السورية العراقية التي أضحت بالفعل «قفلاً» جديداً للعالم، ولا لمضيق هرمز، هذه الأسطورة التي يستلمح منها رشوة معنوية للجمهور المصري للتغاضي عن صفقة تيران وصنافير، لكنها للمفارقة، قد تكون بديلاً لقناة السويس درة الأمن الإستراتيجي المصري الذي لم يكن يجدر تسليم مفاتيح خزائنه للعائلة الوهابية التي يصعب على الباحثين الوقوع على مرة واحدة لم تضمر فيها شرّاً لمصر أو تحرض على احتلال أراضيها!

خضوع مصر لما يشبه عملية «السعودة» السياسية وتساوقها مع النزعة الانتقامية الغربية من حصرم الجغرافية السورية العراقية بما تمثله من مصالح شرق العالم، إنما يستنسخ مخاطر عميقة على الأمن المصري أيضاً، فرغم الوعود السعودية الكاذبة بـ٢٠٠ مليار دولار تجارة سيمررها جسر تيران عبر بر مصر، فإن تعريض قناة السويس لهذا الامتحان الخطير يسوق أمامه تهديداً عميقاً لمستقبل الكيان المصري برمته، فالقناة التي كاد توقف عملها يتسبب بحرب عالمية في خمسينيات القرن الماضي، باتت اليوم على موعد من بدائل من قبيل «قناة البحرين» الممتدة من خليج العقبة فالبحر الميت إلى خليج حيفا.. قناة الحلم الصهيوني هذه راودت تيودور هرتزل في ١٩٠٢، وحاول كل من بن غوريون وشارون تجسيدها، وفشلوا، ولو شقّت اليوم، فسوف يتقهقر التوافق العالمي بالحفاظ على استقرار مصر خوفاً على التجارة الدولية، وسيمكن حينها تمرير «الخطط الدينية الدموية» المعلنة لتمزيقها.

جسر تيران المعلن، أو قناة البحرين المبطنة، ستضع نقطة في آخر سطر قناة السويس، وفي يوم قريب ستنقشع الأحلام، وسترقب مصر إخفاق الخطط الغربية–الأعرابية حين يستعيد بر شرق المتوسط حيويته كأعظم منافس لطرق التجارة –مواد أولية وسلع نهائية– وحينها ستدرك بأن جسر تيران كاجتزاء فقير لأحد مقاطع «البحار الخمسة» عبر شراء سمك من مملكة رمال لا بحيرات في صحرائها، إنما يحاكي انتحاراً سورياليا على مرأى من السفن التجارية التي ستعبر قناة «البحرين» الصهيونية.

الحكومة تدرس إنشاء مطار جديد في دمشق وفق أحدث المواصفات العالمية ومرفأ بديل في اللاذقية

رئيس مجلس الوزراء: يجب خلق حوامل بشرية لمشروع الإصلاح الإداري

هناء غانم

استحوذ مشروع الإصلاح الإداري الذي أطلقه رئيس الجمهورية بشار الأسد في مجلس الوزراء مؤخراً على معظم مناقشات المجلس في جلسته الأسبوعية يوم أمس، حيث ناقش المجلس الإطار التنفيذي والرؤى الأولية للمشروع القائم على قياس ودعم الأداء الإداري بالدرجة الأولى، وتم عرض الملامح الأساسية لمؤشرات قياس الأداء الإداري المعتمدة وإجراءات عملية القياس وتحديد البنى اللازمة لتنفيذ المشروع من بنى إلكترونية وإدارية والمهام التي سوف يقوم هذا المشروع بتنفيذها.

وبحسب بيان للمجلس حصلت «الوطن» على نسخة منه، أكد رئيس المجلس عماد خميس أهمية المشروع في إعادة بناء الدولة السورية وإدارة المؤسسات كافة معتبراً أنه النواة الأساسية لبناء سورية وبالتالي محكوم عليه بالنجاح، مشيراً إلى دوره في محاربة الخلل والفساد، مؤكداً أهمية خلق حوامل بشرية لهذا المشروع الإداري الكبير.

كما قدّمت وزيرة التنمية الإدارية سلام سفاف عرضاً حول المشروع، موضحة أن الإطار العام له يتضمن قياس الأداء الإداري للجهات العامة في الدولة بهدف تطوير عملها ودعم الشفافية المؤسساتية من خلال الاستجابة لتطلعات المواطن وتلبية استحقاقات المصلحة العامة ومكافحة الفساد الإداري وبينت أن محاور المشروع تعتمد على وضع مؤشرات قياس الأداء الإداري وفق شرائح ونقاط احتساب بجودة التنظيم المؤسساتي وتبسيط الإجراءات وأتمتة الدورات المستندية ومكافحة الخلل والفساد الإداري والاستجابة للشكاوى ورضا المواطن وجودة الخدمات المقدمة له ورضا الموظف والتكافؤ الوظيفي.

ولفتت إلى أن مخرجات المشروع تتجلى في ترتيب الجهات العامة على مرصد الأداء الإداري وإعداد تقرير سنوي خاص بكل جهة عامة يتضمن الإشكاليات والنصائح وتصوراً عن المحاور الرئيسية لخطة التنمية الإدارية للعام القادم لاستدراك الخلل في السنوات السابقة وإعداد تقرير سنوي عن الأداء الإداري للجهات العامة، بحيث تصدر الوزارة تقريراً سنوياً عن الأداء الإداري للجهات العامة في الدولة وتتم مناقشة المعطيات الرئيسية والإشكاليات والتوصيات العامة ضمن ملتقى التأهيل الإداري والمؤسساتي في نهاية كل عام وفق تسلسل زمني واضح.

وعن البرنامج التنفيذي للمشروع بينت الوزيرة أنه يتضمن أربع مراحل هي التأسيس والحضانة والتمكين والاستجابة وقياس الأثر، موضحةً أن أدوات المشروع تتجلى في إحداث وحدة تنظيمية مركزية في وزارة التنمية الإدارية لتنفيذ المشروع تحت مسمى «مركز دعم وقياس الأداء الإداري» وتصميم نافذة إلكترونية بين مشروعات التنمية الإدارية والمواطن وبوابة لتنفيذ حملات تحسين الخدمات ومرصد لتصنيف المؤسسات تحت مسمى «منبر صلة وصل».

وبينت أن المشروعات الداعمة لقياس الأداء الإداري للجهات العامة تتضمن مركز خدمة الكوادر البشرية في الدولة ومديريات التنمية الإدارية وتعزيز دورها وتحديد آليات العمل وتزويدها بالآليات التنفيذية وبرنامج الجدارة القيادية وبرنامج إدارة الكفاءات النوعية.

وفي سياق متصل بالعمل الإداري وانعكاساً لتوجهات الحكومة حول تأطير دور معاوني الوزير، وخلق بنية تنظيمية واضحة لوظيفة معاون الوزير من حيث العمل على تحديد التسمية والغاية والأهداف والمهام ونوعية الاختصاص والمؤهلات اللازمة لشغل هذه الوظيفة في النظام الداخلي للوزارة المعنية ناقش المجلس مشروع القانون الناظم لعمل معاوني الوزراء والآلية المقترحة لتقييم المرشحين لشغل وظيفة معاون وزير ورفعه إلى الجهات المعنية لاستكمال أسباب صدوره.

بدورها بينت وزيرة التنمية الإدارية أن معايير الترشيح لشغل وظيفة معاون وزير تتضمن عدداً من المؤهلات منها الخبرات الوظيفية والإنجازات السابقة والسلوك العام والسمعة الوظيفية والحصول على الشهادة المتقدمة بالكفاءة القيادية من وزارة التنمية الإدارية.

ونظراً للجهود التي يبذلها أطباء العلاج الفيزيائي والمعالجين الفيزيائيين في المشافي والمستوصفات والمراكز التابعة للدولة وتكبدهم عناء الانتقال في أغلب الأحيان إلى أماكن إقامة المصابين لتقديم العلاج الفيزيائي لهم ناقش المجلس مشروع قانون لمنح أطباء العلاج الفيزيائي والمعالجين الفيزيائيين والعاملين في المشافي والمستوصفات والمراكز التابعة للدولة تعويض طبيعة عمل من الأجر الشهري المقطوع ورفعه إلى الجهات المعنية لاستكمال أسباب صدوره.

وخلال الاجتماع شكل مجلس الوزراء لجنة متابعة فنية لمخرجات ملتقى الاستثمار السوري الأول الذي عقد أمس في فندق داماروز تحت عنوان «سورية.. نحو المستقبل» مؤلفة من وزراء السياحة والاقتصاد والتجارة الخارجية والدولة لشؤون الاستثمار لمتابعة كل ما تم طرحه في الملتقى مع مختلف الجهات ذات العلاقة وخاصة الاتحادات وتشكيل لجان متابعة فرعية لمناقشة كل مشروع تم طرحه في الملتقى.

وكلف المجلس وزير الأشغال العامة والإسكان حسين عرنوس رئيس لجنة المتابعة الحكومية المكلفة عودة الخدمات كافة إلى أحياء مدينة حلب التي أعاد الجيش العربي السوري الاستقرار والأمان إليها بالوقوف على احتياجات ريف محافظة حلب ووضعها ضمن مصفوفة واضحة لإعادة بناء وتأهيل ريف المحافظة من جميع النواحي الخدمية والاقتصادية. وطلب المجلس من وزارة النقل إعداد دراسة حول إنشاء مطار جديد لمدينة دمشق وفق أحدث المواصفات العالمية ويتوافق مع القوانين الدولية الناظمة لبناء المطارات، إضافة إلى إعداد دراسة لإحداث مرفأ بديل لمرفأ اللاذقية الحالي والاستفادة من ميزات المكان المتوضع عليه المرفأ الحالي في نواح أخرى.

بدوره قدّم وزير الموارد المائية نبيل الحسن عرضاً حول الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الحكومية المكلفة متابعة تنفيذ المشروعات كافة التي تم إطلاقها خلال زيارة الوفد الحكومي برئاسة خميس إلى محافظة حماة مؤخراً. موضحاً أنه تم إحداث مكتب للشهداء في مدينة حماة وتم الانتهاء من دراسة موضوع الآبار وأصبحت قيد الإعلان، إضافة إلى مشروعات الصرف الصحي والسدات المائية. ونظرا لأهمية استمرار الأعمال التي تقوم بها لجنة إعادة الإعمار وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ مشروعات الخطة الإسعافية لعام ٢٠١٧ ومتابعة صرف التعويضات المستحقة للأضرار الخاصة بالمواطنين وفق الآلية الجديدة المعتمدة من اللجنة، وكذلك معالجة طلبات الوزارات والجهات العامة المرفوعة للجنة والمتعلقة بتأهيل البنى التحتية والمرافق العامة المتضررة وافق المجلس على كتاب وزارة الإدارة المحلية والبيئة المتضمن تمديد عمل لجنة إعادة الإعمار لمدة عام.

مدير «العقاري» لـ«الوطن»:

فئة ٢٠٠٠ ليرة في الصرافات مع بداية الأسبوع القادم في دمشق وبطاقة صراف اختيارية بمزايا أوسع خلال ٣ أشهر

عبد الهادي شباط

كشف مدير عام المصرف العقاري أحمد العلي لـ«الوطن» أن طرح فئة ٢٠٠٠ ليرة سيبدأ عبر الصرافات الآلية مع مطلع الأسبوع القادم في دمشق وبشكل تدريجي حيث تحتاج الصرافات الآلية إلى معايرة وبرمجة من جديد للتعامل مع الفئة النقدية الجديدة، مبيناً أنه تم تشكيل فريق متخصص لدى المصرف لإنجاز هذه التعديلات على نظام عمل الصرافات.

وحول احتمال رفع سقف السحوبات بعد طرح فئة العملة الجديدة بين العلي أنه مع توافر فئة ٢٠٠٠ أصبح بالإمكان تغذية الصرافات بضعف القيمة السابقة وبنفس عدد الأوراق النقدية وهو ما يسمح بزيادة طرح مبالغ أكبر عبر هذه الصرافات، وبالتالي أصبح من المتاح إمكانية رفع السقوف في حال رغبت الجهات الحكومية المتعاقدة مع المصرف بتوطين رواتب وأجور العاملين لديها لدى المصرف العقاري أو بناء على طلبات شخصية يتقدم به المواطن حيث تدرس وتعالج وفق الإمكانية من إدارات المصرف.

وكشف العلي أنه يتم التحضير لطرح بطاقة صراف جديدة تحتوي على مزايا أوسع من البطاقة الحالية لجهة العديد من الخدمات الإضافية التي يمكن الحصول عليها بموجبها مثل السحوبات وعدد مرات الاستخدام وغيرها من الخدمات غير المتوافرة في البطاقة الحالية، مبيناً أن هذه البطاقة سوف تكون اختيارية بالنسبة للمواطن لجهة بقائه على البطاقة الحالية أو اختياره الحصول على هذه البطاقة الجديدة، علماً أن زيادة المزايا والخدمات في البطاقة الجديدة قد يرافقه زيادة في العمولة المصرفية.

وفي المصرف التجاري السوري أكد أحد المديرين لـ«الوطن» أن طرح فئة ٢٠٠٠ ليرة سوف يسمح بمضاعفة المبالغ لدى صرافاتهم لكن بدء طرح وتداول الصرافات لهذه الفئة يحتاج وقتاً لتعديل أنظمة العمل لهذه الصرافات وإعادة معايرتها كما أن ذلك يتطلب العديد من الترتيبات الجديدة مثل تعديل عقود التأمين السابقة. مبيناً أن أدراج الصرافات بالعموم تتسع لنحو ٨ آلاف قطعة نقدية وبحال كانت التغذية بفئة الألف فإن الصراف يستوعب قيمة ٨ ملايين ليرة على حين في حال تغذيته بفئة ٢٠٠٠ ليرة سيتسع الصراف لقيمة ١٦ مليون ليرة وبالتالي زيادة التغذية والتداول عبر الصرافات الآلية.

مواد موازنة الدولة بلا تعديل في النظام الداخلي الجديد لمجلس الشعب

الوطن

تابع أعضاء مجلس الشعب في جلسة مغلقة يوم أمس مناقشة مشروع تعديل النظام الداخلي المقدم من لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية حيث وافق أعضاء المجلس بالأكثرية على مقترح من رئيس لجنة الموازنة والحسابات عضو المجلس حسين حسون بالعودة إلى المواد المتعلقة بمشاريع قوانين الموازنة العامة والواردة في النظام الداخلي النافذ وهي من المادة ١١٤ إلى ١٢٧.

وحسب بيان وزعته وكالة «سانا»، وافق أعضاء المجلس بالأكثرية على المواد من ١٣٨ إلى ١٤٦ بعد تعديل في صياغتها وهي تتعلق بمشروعات القوانين وآليات ومهل إحالتها إلى اللجان المختصة بدراستها وإعدادها ومن ثم تقديمها إلى المجلس لمناقشتها.

كما ناقش أعضاء المجلس مشروع القانون المتضمن تعديل الفقرة /أ/ من المادة الأولى من القانون رقم ٦٠ لعام ٢٠٠٤ المعدلة بالمادة ١٣ من المرسوم التشريعي رقم ٢٣ لعام ٢٠١١، حيث تنص الفقرة على أنه «استثناء من الأحكام الناظمة لضريبة دخل الأرباح الحقيقية والرواتب والأجور المنصوص عليها في القانون رقم ٢٤ لعام ٢٠٠٣ يخضع الأشخاص الطبيعيون والاعتباريون السوريون ومن في حكمهم لضريبة الدخل عن أعمال التعهدات والمقاولات والخدمات والتوريدات المنفذة مع جهات القطاع العام والمشترك والتعاوني السورية والشركات الأجنبية أو لصالحها وتستوفى ضريبة الدخل وضريبة الرواتب والأجور بطريقة الاقتطاع وتحسم عند تأدية المبلغ الخاضع للضريبة».

كما تنص على أن «يخضع الأشخاص الطبيعيون والاعتباريون غير السوريين ومقاولوهم الثانويون غير السوريين والذين لديهم فرع أو مكتب مؤقت في سورية لضريبة الدخل عن أعمال التعهدات والمقاولات والخدمات والتوريدات المنفذة مع جهات القطاع العام والمشترك والتعاوني والخاص السورية والشركات الأجنبية أو لمصلحتها وتستوفى ضريبة الدخل وضريبة الرواتب والأجور بطريقة الاقتطاع وتحسم عند تأدية المبلغ الخاضع للضريبة».

ووفقاً للأسباب الموجبة الصادرة عن وزارة المالية فإن نص المادة الأولى من القانون رقم ٦٠ لعام ٢٠٠٤ فهم منه أن تعاملات فعاليات القطاع السوري الخاص مع بعضها البعض تخضع للاقتطاع الضريبي وهذا يتناقض مع نص القانون ذاته ومع أحكام القانون ٢٤ لعام ٢٠٠٣ وإن تطبيق هذا المفهوم يعني أن كل شخص سوري يقوم بعملية شراء أي سلعة من السوق يتوجب عليه اقتطاع الضريبة وتوريدها للدوائر المالية وهذا يعطل نص القانون ٢٤ لعام ٢٠٠٣.

وجاء في الأسباب الموجبة «أنه تم إعداد هذا الصك التشريعي من خلال تقسيم المادة المذكورة من القانون رقم ٦٠ لعام ٢٠٠٤ إلى بندين الأول يتعلق بالأشخاص السوريين والثاني يتعلق بالأشخاص غير السوريين».

٣،٤ مليارات ليرة تداولات سوق دمشق للأوراق المالية خلال النصف الأول من ٢٠١٧

قاسم لـ«الوطن»: استقرار سعر الصرف ساعد بعودة السيولة إلى البورصة

علي محمود سليمان

اعتبر المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية عبد الرزاق قاسم أن أفضل وصف لحالة السوق في الوقت الراهن بأنها سوق متقلبة، وهذا أمر طبيعي ناتج عن طبيعة الأوضاع الراهنة، فالسوق تعكس تلك الحالة بدرجة عالية من الحساسية، ففي نهاية العام الماضي ومع بداية العام الحالي ساد نوع من التفاؤل لدى المستثمرين والذي ترجم إلى ارتفاعات كبيرة وقياسية في أداء المؤشر من ١٦١٦ نقطة في نهاية العام ٢٠١٦، إلى ٣١٢٩ نقطة حتى نهاية الشهر الرابع من العام ٢٠١٧، كما ارتفعت سيولة السوق الأمر الذي انعكس على قيم وأحجام التداولات التي ارتفعت بنسبة ٩٦٪، ونسبة ١٤٪ على التوالي مقارنة مع الفترة المماثلة من العام السابق، لتصل قيم التداول مع نهاية أربعة الأشهر الأولى إلى ٣ مليارات ليرة سورية وحجم التداول إلى ١١ مليون سهم.

وفي حديثه لـ«الوطن» بيّن قاسم أن حجم التداول في بورصة دمشق قد بلغ خلال النصف الأول من العام ٢٠١٧ نحو ١٢ مليون سهم، بقيمة إجمالية مقدارها ٣،٤ مليارات ليرة سورية موزعة على ٨٤١٧ صفقة منها ٥ صفقات ضخمة بقيمة ٣٢٥ مليون ليرة سورية، مقارنة مع حجم التداول للفترة نفسها من عام ٢٠١٦ والبالغ ١١ مليون سهم تقريباً، وبقيمة إجمالية مقدارها ١،٨ مليار ليرة سورية موزعة على ٥٤١٣ صفقة منها ٣ صفقات ضخمة بقيمة ١٨١ مليون ليرة سورية.

وفيما يخص مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية خلال النصف الأول من العام الحالي فقد أغلق المؤشر على قيمة ٢٨٤٩،٠٥ نقطة مرتفعاً بقيمة ١٢٣١،٥٣ نقطة وبتغير قدرة ٧٦،١٤٪ عن النصف الثاني من العام ٢٠١٦، ومن حيث القطاعات، فقد تصدر قطاع البنوك المرتبة الأولى بقيمة تداول مقدارها نحو ٦٤٢ مليون ليرة سورية، أي ما نسبته ٩٤ بالمئة من القيمة الإجمالية للتداول خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧.

وهنا يشير قاسم إلى مجموعة من العوامل التي تؤثر على أداء السوق خلال هذه المرحلة من أهمها استقرار سعر الصرف حيث ساعد استقراره خلال الفترة الماضية بشكل كبير إلى عودة السيولة إلى السوق عبر تداولات جيدة ساهمت بشكل كبير بزيادة أحجام وقيم التداول خلال فترة الأشهر الأربعة الأولى من بداية عام ٢٠١٧، بينما تسبب ارتفاع مستوى التضخم في سورية خلال فترة الأزمة في إظهار أسعار معظم الأسهم المدرجة في السوق بقيم أقل من قيمها الحقيقية الأمر الذي شكل عامل جذب للمستثمرين الذين وجدوا في انخفاض أسعار تلك الأسهم فرصة استثمارية جيدة، كما ساهمت قرارات بعض الشركات المدرجة بتوزيع جزء من أرباحها على شكل توزيعات نقدية أو أسهم مجانية بشكل أو بآخر بزيادة السيولة في السوق الأمر الذي سينعكس بزيادة على أحجام وقيم التداولات في السوق.

ولفت المدير التنفيذي لبورصة دمشق بأن السوق لم تقطع التواصل عبر دائرة الإدراج مع جميع الشركات القابلة للإدراج والمحققة لشروط الإدراج في السوق والعمل بشكل دائم على تذليل جميع العقبات التي تحول دون إدراج أسهم تلك الشركات حيث تم تعديل شروط الإدراج لأكثر من مرة منذ وضع هذا النظام ليصبح أكثر سهولة وقدرة على استقطاب أكبر عدد من الشركات لتدرج أسهمها في السوق حيث أثبتت هذه الشروط نجاحها ولاسيما خلال الأزمة التي تمر بها سورية حيث لم تخرج أية شركة من السوق واستمر التداول على أسهمها بشكل دائم، مبيناً أن التواصل يتم حالياً مع شركات الاتصالات الخليوية للإدارج، كما يتم التواصل مع شركة المشرق العربي للتأمين إضافة إلى الشركة العربية للمنشآت السياحية والتي ستنضم للسوق فور انتهاء الإجراءات اللازمة بين وزارة السياحة والشركة.

مشيراً إلى أن السوق تعمل عبر لجنة خاصة من إدارة السوق على وضع تعليمات الإفصاح الخاصة بكل من الشركات المدرجة وشركات الخدمات والوساطة المالية لتكون رديفة لنظام الإفصاح الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، حيث ستكون هذه التعليمات على إحاطة بجميع أنواع الإفصاحات المطلوب نشرها من تلك الشركات كالإفصاحات المالية والإفصاحات الطارئة لجميع الأخبار التي تهم المستثمرين وتؤثر على اتخاذ قرارهم الاستثماري السليم.